

قوماري عيراق
دادگای بالای نیتیحادی



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠٢٣/١٢/٢٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد غالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح عبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

طالب تعيين المحكمة المختصة: محكمة تحقيق الكاظمية - التابعة الى رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ.

موضوع الطلب: تعيين المحكمة المختصة بنظر الشكوى وفقاً لأحكام المادة (٩٣) ثامناً أ من الدستور.

الطلب:

أحالت محكمة التمييز الاتحادية/ الهيئة الجزائية الثانية بموجب قرارها بالعدد (٤٥٧٢٣) / الهيئة الجزائية/ ٢٠٢٢ ، تسلسل (١٢٦٣٥) في ٢٠٢٢/١٢/٢٩ ، على المحكمة الاتحادية العليا، القضية التحقيقية الخاصة بالمتهمين (ريزان عمر محمد) و(محمد رؤوف عيسى)، لتعيين المحكمة المختصة مکانياً بنظرها لوقوع تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمة تحقيق الكاظمية التابعة الى رئاسة محكمة استئناف الكرخ ومحكمة تحقيق السليمانية التابعة الى رئاسة محكمة استئناف السليمانية في إقليم كردستان، ذلك أن محكمة تحقيق الكاظمية أحالت بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ القضية التحقيقية آنفة الذكر الى محكمة تحقيق السليمانية لإكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المکاني، على أساس أنها مختصة بالتحقيق فيها، فأرسلت المحكمة المحال عليها (محكمة تحقيق السليمانية/٥) بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٠ الأوراق التحقيقية الى رئاسة محكمة استئناف بغداد بموجب قرارها المؤرخ ٢٠٢٢/٧/٦ لغرض إكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المکاني، بعد أن رفضت الإحالة، فقررت محكمة تحقيق الكاظمية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ عرض

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساحة بغداد
هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩



الأوراق التحقيقية على محكمة التمييز الاتحادية لتحديد المحكمة المختصة، وعلى أساس ذلك تمت إحالة القضية التحقيقية إلى هذه المحكمة من محكمة التمييز الاتحادية، بموجب كتابها بالعدد (٢٥٧٢٣ / الهيئة الجزائية ٢٠٢٢/٢٣) في ٢٠٢٣/١٢٣، بغاية تحديد المحكمة المختصة استناداً إلى أحكام المادة (٤/ثامناً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، وفقاً للتفصيل آنف الذكر، التي يكمن موضوعها ((انه بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠ حضر المشتكى (عبد المهيمن كاظم عيسى)، إلى مقر جهاز الأمن الوطني العراقي/ دائرة امن بغداد وقدم الشكوى ضد صاحب صفحة التواصل (العزيز المولى) لقيامه بابتزازه الكترونياً وتهديده بنشر صور عائلته، وبعد سلسلة من الإجراءات، وبتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ حضرت زوجة المشتكى المشتكية (نرجس حسين يحيى) ودونت أقوالها وصدقت من قبل قاضي محكمة تحقيق الكرخ المختصة بالقضايا الإرهابية، وبتاريخ ٤ ٢٠١٩/٣/١٤ حضر المشتكى ودونت أقواله وصدقت من قبل المحكمة آنفة الذكر، وأصدرت أمر قبض وتحري بحق المتهم (حسين مهدي صالح) وفقاً لأحكام المادة (٤٣٠) من قانون العقوبات، وبتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ تم القبض على المتهم المذكور (حسين صالح مهدي) وتم توقيفه وبتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦ دونت أقواله قضائياً وصدقت، وبتاريخ ٤ ٢٠١٩/٣/٤ قرر قاضي محكمة تحقيق الكرخ المختصة بالقضايا الإرهابية إحالة الأوراق التحقيقية على محكمة تحقيق الكاظمية حسب الاختصاص المكاني، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧ تم اطلاق سراح المتهم المذكور بكفالة، دون ملحق لإفادة المشتكين وصدق قضائياً، واستناداً لاعتراف المتهم وشكوى المشتكين صدر أمر قبض بحق المتهم (بشار علي عبد الكريم الخزرجي) وفقاً لأحكام المادة (٤٣٠) من قانون العقوبات، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ حضر المتهم من تلقاء نفسه وصدقت أقواله قضائياً وتم توقيفه، دونت أقوال المتهم المكفول (حسين) بصفة شاهد على المتهم (بشار علي عبد) بتاريخ ٢٠١٩/٥/٩ وصدقت قضائياً، وتم فرد أوراق تحقيقية خاصة بالمتهم (بشار علي عبد) وأصبحت الدعوى تخص المتهم المعترف (حسين صالح مهدي)، دون ملحق لأقوال المشتكين وصدق قضائياً بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦ وطلباً الشكوى على المتهمين

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

٢

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كۆماری عێراق
دادگای بالاى ئیتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢ / اتحادية / ٢٠٢٣

المذكورين والمتهمين كل من (محمد رؤوف وريزان عمر وكرار صاحب جمعة) لقيامهما باستلام مبالغ مالية من المشتكين، بعد أن دونت المحكمة شهادات شهود الإثبات، وبتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٨ قرر قاضي التحقيق فرد أوراق تحقيقية مستقلة للمتهمين (محمد رؤوف وريزان عمر) عن واقعة استلام المبالغ المالية من المشتكين في محافظة السليمانية وفقاً لأحكام المادة (٤٦١) من قانون العقوبات، وفرد أوراق تحقيقية للتهم كرار صاحب جمعة وفقاً لأحكام المادة (٤٦١) من قانون العقوبات عن واقعة استلامه مبالغ مالية من المشتكين في محافظة بغداد، وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ قرر قاضي تحقيق الكاظمية إحالة الأوراق التحقيقية الخاصة بالمتهمين كل من (محمد رؤوف وريزان عمر) إلى محكمة تحقيق السليمانية لإكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني كون واقعة استلامهم للمبالغ المالية تمت في محافظة السليمانية استناداً إلى أحكام المادة (٥٣/ج) الأصولية، فقرر قاضي تحقيق السليمانية رفض الإحالة وإعادتها إلى محكمتها وأرسلت إلى رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ بموجب كتاب رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية بالعدد (٦٩٧١) في ٢٠٢٢/٨/١، استناداً إلى كتاب محكمة تحقيق السليمانية/٥ بالعدد (٦٣٦) في ٢٠٢٢/٧/٢٠، فقررت محكمة تحقيق الكاظمية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ عرض الأوراق التحقيقية على محكمة التمييز الاتحادية لتحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظرها، ولعدم اختصاص محكمة التمييز الاتحادية قررت الأخيرة إحالتها على هذه المحكمة حسب الاختصاص وفقاً للتفصيل المشار إليه آنفاً، عند وضع الأوراق التحقيقية والقرارات الصادرة فيها موضع التدقيق والمداولة، توصلت المحكمة الاتحادية العليا إلى القرار الآتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا، وجد أن محكمة تحقيق الكاظمية أحالت بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ القضية التحقيقية المفرودة الخاصة بالمتهمين (ريزان عمر محمد) و(محمد رؤوف عيسى) وفقاً لأحكام المادة (٤٦١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، لاستلامهما مبالغ مالية من المشتكين كل من (عبد المهيمن كاظم عيسى وزوجته نرجس حسين

الرئيس
 Jasim Mohammad Aboud

م.ق طارق سلام

٣

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . هي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



يحيى) في محافظة السليمانية، إلى محكمة تحقيق السليمانية لإكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني، على أساس أنها مختصة بالتحقيق فيها، فرفضت المحكمة المحال عليها (محكمة تحقيق السليمانية/٥) الإحالة وأرسلت بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٠ الأوراق التحقيقية إلى رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ بموجب قرارها المؤرخ ٢٠٢٢/٧/٦ لغرض إكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني، فقررت محكمة تحقيق الكاظمية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ عرض الأوراق التحقيقية على محكمة التمييز الاتحادية لتحديد المحكمة المختصة، وعلى أساس ذلك قررت محكمة التمييز الاتحادية إحالة القضية التحقيقية إلى هذه المحكمة بموجب قرارها بالعدد (٢٥٧٢٣) / الهيئة الجزائية/ ٢٠٢٢ ، تسلسل (١٢٦٣٥) في ٢٠٢٢/١٢/٢٩ ومرفقاته، بغية تحديد المحكمة المختصة استناداً إلى أحكام المادة (٤/ ثامناً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ ، وفقاً للتفصيل آنف الذكر، وحيث إن واقعة تسليم المبالغ المالية من المشتكين إلى المتهمين تم البعض منها في محافظة بغداد والبعض الآخر في محافظة السليمانية، كما أن واقعة الابتزاز والتهديد تمت في محافظة بغداد وإن المشتكين من سكان محافظة بغداد، ولما كانت المادة (٥٣/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل نصت على (يحدد اختصاص التحقيق بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو جزء منها أو أي فعل متمم لها أو أية نتيجة ترتب عليها أو فعل يكون جزءاً من جريمة مركبة أو مستمرة أو متتابعة أو من جرائم العادة كما يحدد بالمكان الذي وجد المجنى عليه فيه أو وجد فيه المال الذي ارتكبت الجريمة بشأنه بعد نقله إليه بواسطة مرتكبها أو شخص عالم بها)، لذا فإن كل من محكمة تحقيق الكاظمية ومحكمة تحقيق السليمانية، تعد كلاهما مختصتين في التحقيق مكانيأ، ذلك أن اختصاص التحقيق يحدد بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو فعل يكون جزءاً منها أو أي فعل متمم لها أو أية نتيجة ترتب عليها، كما يحدد بالمكان الذي وجد المجنى عليه فيه استناداً إلى نص المادة آنفة الذكر، إلا أن محكمة تحقيق الكاظمية التابعة إلى رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ، قطعت شوطاً كبيراً في إجراءات التحقيق، حتى وصل التحقيق في القضية

الرئيس

جاسم محمد عبود

٤ - م.ق طارق سلام



التحقيقية الى مراحل متقدمة، وبذلك فإنها تعد مختصة مكانياً بإجراء التحقيق بالقضية التحقيقية الخاصة بالمتهمين (ريزان عمر محمد) و(محمد رؤوف عيسى)، وبذلك فإن قرار محكمة تحقيق السليمانية برفض الإحاله وإعادة الأوراق التحقيقية الى محكمتها بعد صحيح وموافق لأحكام القانون، إلا أن قرار محكمة تحقيق الكاظمية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١، المتضمن عرض الأوراق التحقيقية على محكمة التمييز الاتحادية، لتحديد المحكمة المختصة مكانياً بإجراء التحقيق، غير صحيح ومخالف لأحكام القانون، إذ كان على محكمة تحقيق الكاظمية، عندما ترءى لها أنها غير مختصة، أن تقرر عرض الموضوع على المحكمة الاتحادية العليا لتحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظر الأوراق التحقيقية، استناداً الى أحكام المادة (٥٣/د) من قانون أصول المحاكمات الجزائية المعديل آنف الذكر وبدلالة أحكام المواد (٩٣/ثامناً/أ) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ و(٤/ثامناً/أ) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعديل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، و(٣٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقيه بالعدد (٤٦٧٩) في ٢٠٢٢/٦/١٣ التي نصت على انه (أولاً) - اذا حصل تنازع في الاختصاص بين القضاء الاتحادي والقضاء في الأقاليم، فللجهة القضائية التي ترى أنها مختصة، أو غير مختصة بنظر النزاع، أن تطلب من المحكمة تحديد الجهة القضائية المختصة بنظره. ثانياً - يرسل طلب تحديد الاختصاص القضائي الى المحكمة بكتاب موقع من رئيس محكمة الاستئناف، مع كافة الأوليات، الأمر الذي يتضي إعلام رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ، لإشعار محكمة تحقيق الكاظمية بذلك بغية تطبيق أحكام مواد الدستور والقوانين المشار إليها آنفاً تطبيقاً صحيحاً ومراعاة أحكامها مستقبلاً، ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا اعتبار محكمة تحقيق الكاظمية التابعة الى رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ مختصة مكانياً بنظر الأوراق التحقيقية الخاصة بالمتهمين (ريزان عمر محمد) و(محمد رؤوف عيسى)، وإعلام رئاسة محكمة استئناف السليمانية في إقليم كردستان لإشعار محكمة تحقيق السليمانية/٥ بذلك، واعتبار القرار الصادر من محكمة تحقيق

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

كُوْمَارِي عِيرَاق
دادِگَائِي بِالْأَيْلَى تَيْتِيَادِي



جُمهُورِيَّةُ العَرَاقِ
الْمُحْكَمَةُ الْإِتَّحَادِيَّةُ الْعُلَيَا
الْعَدْدُ: ٢٣٠٢/ اِتَّحَادِيَّةٍ

الكافظمية بعرض الأوراق التحقيقية على محكمة التمييز الاتحادية لتحديد المحكمة المختصة مكانياً
بإجراء التحقيق، غير صحيح ومخالف للقانون، وصدر القرار بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة
استناداً إلى أحكام المادتين (٩٣ / ثامناً / أ) و(٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
والมาذتين (٤ / ثامناً / أ و ٥ / ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥
المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وحرر في الجلسة المؤرخة ٧ / شعبان / ١٤٤٤ هجرية
الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٣ ميلادية.

القاضي
 Jasim Mohammad Aboud
رئيس المحكمة الاتحادية العليا